الاحتلال الاسرائيلي وميزان القوى العسكري القائم . ان الموقف الفلسطيني كان دائما شديد الحساسية تجاه اي تحرك عربي نحو التسوية على اساس الوضع القائم وذلك لان اي اعتراف ضمني بشرعية الكيان الاسرائيلي وامكانية التعامل معه (كواقع سياسي قائم) على غير اساس حالة الحرب — اي انهاء حالة الحرب معه ولو مؤقتا — يشكل خطرا حقيقيا على مبدأ السيادة القومية سواء على فلسطين او على الاراضي العربية المحتلة من مصر وسوريا ، كما يشكل اختلالا في توازن القوى العسكري الذي استطاعت الدول العربية المحافظة عليه بعد حرب ١٩٤٨ وحتى بعد حرب يونيو ١٩٦٧ . ان الاتفاقية من هذه الزاوية تضع قضية فلسطين لاول مرة امام امتحان تاريخي لم تتعرض لمثيل له منذ وعد بلفور ١٩١٧ : اذا استطعنا التفسير المرحلي للاتفاقية واخذنا بالتفسير التاريخي فان الاتفاقية تقدم مفهوما ضيقا للنزاع حيث تلغي عنصره الرئيسي — القضية الفلسطينية .

خامسا : مستقبل النزاع بعد الاتفاقية — ملاحظات واستنتاجات

١ — كما شكلت اتفاقيات الهدنة العربية الاسرائيلية عام ١٩٤٩ انعطافا جوهريا في تطور النزاع العربي — الاسرائيلي فان اتفاقية سيناء (ومن قبلها اتفاقيات فك الارتباط بين مصر واسرائيل ١٩٧٣ وبين سوريا واسرائيل ١٩٧٤) تشكل الانعطافة التاريخية الثانية لهذا النزاع في اتجاه حله خارج اطار المواجهة العسكرية مما سيترتب عليه نتائج تاريخية هامة على قضايا عربية مصيرية مثل قضية تحرير فلسطين ، والوحدة العربية ، والعلاقات العربية الدولية ومسألة التنمية والتطور في العالم العربي . مما لا شك فيه ان التزام مصر بقيادة الجبهة العسكرية العربية ضد اسرائيل كان يعطي حركة الوحدة العربية التماسك والدعم الكافي لجعلها محور النشاط السياسي في العلاقات العربية ، بينما ستؤدي حالة الركود العسكري على الجبهة المصرية الى تقوية مركز اسرائيل كحاجز جغرافي وسياسي ونفسي امام تحقيق اي وحدة عربية على المدى القريب بل وربما يؤدي هذا الركود الى تغير جذري في مضمون الوحدة بحيث لا يشمل مصر على المدى القصير .

٢ — على صعيد العلاقات العربية الدولية ابرزت الاتفاقية سياسة التقارب المصري الامريكي مع قبول مبدأ الالتزام الامريكي بحماية اسرائيل وسياسة الاحتلال والتوسع التي تمارسها في الوطن العربي . وقد وضعت الاتفاقية حدا لسياسة التقارب المصري السوفييتي وهي السياسة التي ثبت من التجربة انها افسدت المخطط الامريكي للسيطرة على العالم العربي بواسطة اسرائيل بالرغم من اتخاذ الاتحاد السوفييتي هذه السياسة فرصة لاختراق سياسة الاحتواء الامريكي خلال الخمسينات . ان التقارب المصري الامريكي بعد الاتفاقية يجعل من سياسة امريكا المزدوجة في حماية اسرائيل وحماية مصالحها — اي امريكا — في المنطقة تبدو سياسة متكاملة ومنسجمة بحيث يختفي التناقض بين هدف تنمية الوطن العربي وهدف ربط هذه التنمية بعودة النفوذ الاجنبي الى المنطقة .

٣ — ان جميع التوقعات العربية بعد حرب اكتوبر ١٩٧٣ كانت تدور حول وجود فرصة لتحقيق السلم بشروط عربية الى ابعد الحدود ولكن هذه التوقعات سرعان ما ثبت خطأها اذ انه كما تبين بعد الانتصار الاسرائيلي عام ١٩٦٧ من انه انتصار مؤقت لا تبرره موازين القوة الحقيقية عسكريا وبشريا واقتصاديا فان الانتصار العربي في حرب اكتوبر ١٩٧٣ لم يؤد الى تغيير حقيقي وملموس لميزان القوى العسكري محليا ودوليا وهكذا عاد النزاع بعد ايام قليلة من حرب اكتوبر الى توازنه التقليدي بين مجموعة دول عربية ذات نسب متفاوتة من الانهماك في النزاع وبين المركز الاسرائيلي المستند الى ترسانة التسلح الامريكي والدعم السياسي المطلق لاصحاب هذه الترسانة . ان كل ما اوجدته